

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ « بالتفويض »

با اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية محافظة بورسعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٠٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠١٨/٥/٨

با اعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠١٩/٢/٣ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٠٨٤.١٢٦,٥٢ ج (فقط عشرة ملايين وثمانمائة وأربعون ألفاً ومائة وستة وعشرون جنيهاً واثنان وخمسون قرشاً لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٦٠٢٥٥٤٥,٤٩ ج (فقط ستة ملايين وخمسة وعشرون ألفاً وخمسمائة وخمسة وأربعون جنيهاً وتسعة وأربعون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٨١٤٥٨١,٠٣ ج (فقط أربعة ملايين وثمانمائة وأربعة عشر ألفاً وخمسمائة وواحد وثمانون جنيهاً وثلاثة قروش لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٧/١٢/٣١ مبلغ ٣٦١١٥٣١٠,٣٤ ج (فقط ستة وثلاثون مليوناً ومائة وخمسة عشر ألفاً وثلاثمائة وعشرة جنيهاً وأربعة وثلاثون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٩/٣/١٠

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد